الجمعية الوطنية لحقوق الانسان
National Society For Human Rights

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان - العدد (الثالث و الخمسون بعد المائة) محرم ١٤٤١ هـ الموافق سبتمبر ٢٠١٩م

الجمعية تثمن مشروعات المملكة لخدمة حجاج بيت الله الحرام و ترصد التحسينات الجديدة لحج عام ١٤٤٠هـ

الجمعية ترحب بالتعديلات النظامية على مجموعة من الأنظمة والتي تدعم حقوق المرأة وتؤكد على أهمية دعم الأسرة بوصفها نواة المجتمع

الجمعية توضح حقيقة اختفاء مواطن قطري بالمملكة

فريق من فرع الجمعية بعسير في ضيافة دار الرعاية الإجتماعية بأبها

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المشرف العام

د . مفلح بن ربيعان القحطاني

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

البريد السعودي Saudi Post

9200 05700 | sp.com.sa

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها

موقع الجمعية : www.nshr.org.sa

04

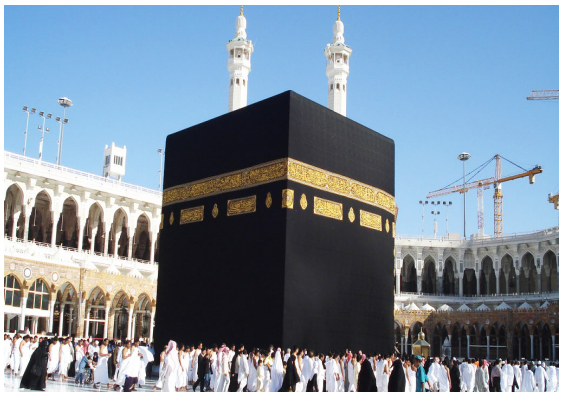

الجمعية تثمن مشروعات المملكة لخدمة الحجاج و ترصد التحسينات الجديدة لحج عام 1440هـ

05

الجمعية توضح حقيقة اختفاء مواطن قطري بالمملكة

06

فريق من فرع الجمعية بعسير في ضيافة دار الرعاية الإجتماعية بأبها

07

فريق من فرع الجمعية في زيارة للسجن العام بمحافظة الطائف

عناوين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية – الرياض – هاتف : ٠١١٢١٠٢٢٢٣– فاكس: ٠١١٢١٠٢٢٠٢ –ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١

مكتب الجمعية بجدة – حي المحمدية – طريق المدينة النازل– هاتف : ٠١٢٦٢٢٢٢٦١– فاكس: ٠١٢٦٢٢٢١٩٦–٠١٢٦٩٤٣٠٩٥– ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١

فرع منطقة جازان : هاتف: ٠١٧٣٢٣٧٠٤١ – فاكس : ٠١٧٣١٧٣٣٤٤ –ص.ب ٤٧٦

فرع منطقة الجوف : سكاكا – حي العزيزية – هاتف: ٠١٤٦٢٥٨١٤٤ – فاكس: ٠١٤٦٢٥٨١٥٥ – ص.ب : ٢٧٦٦

فرع المنطقة الشرقية : هاتف :٠١٣٨٠٩٨٣٥٣ – فاكس: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٤ –ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤

فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة : هاتف: ٠١٢٥٥٤٥٢١٣ – فاكس ٠١٢٥٥٤٥٢١٢

فرع الجمعية بالمدينة المنورة : هاتف: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٤ – فاكس ٠١٤٨٦٦٤٥٤٩–ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١

فرع منطقة عسير: هاتف: ٠١٧٢٢٦٩١٨٦ – فاكس : ٠١٧٢٣١٠٣٤٩– ص. ب ٤٢٩٢ أبها ٦١٤٩١

فرع القصيم: هاتف ٠١٦٣٨٥٥١٥٥ – فاكس ٠١٦٣٨٥٥٣٣٥

الجمعية ترحب بالتعديلات النظامية على مجموعة من الأنظمة والتي تدعم حقوق المرأة وتؤكد على أهمية دعم الأسرة بوصفها نواة المجتمع

رحبت الجمعية بالتعديلات التي تمت مؤخراً على عدد من الأنظمة كنظام وثائق السفر، ونظام الأحوال المدنية ونظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية والتي تأتي في اطار تكاملي مع ما تضمنه الأمر السامي الصادر مؤخراً، والقاضي بالتأكيد على الجهات المعنية بضرورة مراجعة الإجراءات المعمول بها لديها ولدى الأجهزة المرتبطة بها ذات الصلة بالتعامل مع الطلبات والخدمات المقدمة للمرأة، وحصر الأنظمة والتعليمات التي تحد من تمكينها من حقوقها في هذا الشأن.

وأكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن هذه التعديلات وخاصة فيما يتعلق بوثائق السفر والأحوال المدنية ستحل الكثير من الإشكالات التي كانت تواجهها بعض النساء في الواقع العملي والتي فرضت عليهن الظروف الاعتماد على أنفسهن، أو القيام بمهام أسرهن، أو تعرضن للعنف أو التعسف من قبل أولياء أمورهن، ولفت رئيس الجمعية الانتباه إلى أن هناك حاجة ملحة في الوقت الحالي لدعم الأسرة باعتبارها نواة المجتمع السعودي بحسب نص المادة التاسعة من النظام الأساسي للحكم، والاهتمام بتربية أفرادها، والعمل من قبل الجهات ذات العلاقة كمجلس شؤون الأسرة، وغيره من الجهات التربوية، والاجتماعية، والحقوقية على تفعيل مضمون نص المادة العاشرة من النظام الأساسي للحكم، والتي تؤكد على أن الدولة تحرص على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم لما في هذا الأمر من تعزيز لمكانة الأسرة وترسيخ لدورها في المجتمع، ومحافظة على تماسكها في ظل التحولات الاجتماعية الراهنة، وظهور الحاجة لدعم بعض أرباب الأسر لمساعدتهم للقيام بمهامهم التربوية والمالية والاجتماعية تجاه من يعولوا.

وفي سياق متصل قال المستشار خالد الفاخري والأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في هذا الشأن «إن هذا القرار امتداداً للكثير من قرارات الدولة المتعلقة بمراجعة الأنظمة والتعليمات، ومعالجة كل أمر له علاقة بالأفراد بما يضمن كفالة حقوقهم وتعديل تعليمات سابقة كانت في أوقات ماضية متاحة، وبالمراجعة وإعادة النظر بما يحتاجه المجتمع صدرت هذه القرارات، والتي تصب في الصالح العام وتدعم حقوق المرأة بما يجعلها في مكانة متساوية مع الرجل فيما يتعلق بالأمور الحياتية إن لم يكن هناك فيها أوامر صريحة من الشريعة الإسلامية ومثل هذه القرارات هي دائماً تأخذها الدولة من وقت لآخر لتوفير مزيد من الضمانات للأفراد، والمرأة نصف المجتمع، وبالتالي حرصت الدولة على تمكينها من أجل التعايش مع حياتها وإتمام جميع أمورها الحياتية من دون أن تواجهها عقبات خاصة أن النساء نسبة كبيرة منهم أصبحوا منخرطين في أعمال سواء الحكومية أو الخاصة، وبالتالي فإن بعض القرارات السابقة كانت تحد من حركة المرأة وأحياناً أخرى تؤدي إلى عدم تمكين المرأة من القيام بدورها المجتمعي المطلوب منها، ففي الكثير من الحالات في الماضي كان الكثير من النساء لهن مكانتهم العلمية والاجتماعية يتم دعوتهم أو يكلفون من جهات أخرى لحضور مؤتمرات خارجية، أو المساهمة في بحوث علمية خارجية والمشاركة في منتديات وخلافها، ولا يستطيعون الذهاب بسبب تسلط بعض الرجال (الولي) فلا يمنحها حقها في السفر وهناك وجه آخر بعضهم يبتز المرأة للحصول على أموال في مقابل السماح لها بالتمتع في حقها».

الجدير ذكره أن صحيفة «أم القرى» ذكرت صدور التعديلات الجديدة على نظام وثائق السفر والأحوال المدنية، وقد جاء من ضمن التعديلات، «يُمنَح جواز السفر لكل من يقدم طلباً بذلك من حاملي الجنسية العربية السعودية» ممن تجاوزت أعمارهم ٢١ عاماً ولا يحتاج للإذن للسفر».

وتتيح تعديلات في نظام الأحوال المدنية للنساء، للمرة الأولى، تسجيل المواليد والزواج والطلاق وإصدار وثائق أسرية رسمية بالإضافة لحق الوصاية على الأطفال القصر، وتشمل التعديلات إلغاء نص «محل إقامة المرأة المتزوجة هو محل إقامة زوجها إذا كانت العشرة مستمرة بينهما» من المادة ٣٠، لتصبح «محل إقامة القاصر هو محل إقامة والده أو الوصي عليه»، وتم تغيير المادة ٣٣ لتشمل السماح للمرأة بالتبليغ عن المواليد مثلها مثل الرجل، وإضافة المرأة للتبليغ عن حالات الوفاة في تعديل للمادة ٥٣، وأضافت التعديلات الجديدة الزوجة ضمن من يبلغون عن حالة الزواج أو الطلاق أو المخالعة، في حين كان ذلك مقتصراً على الزوج، وأصبحت المادة ٤٧ تنص على أن «على الزوج أو الزوجة التبليغ عن حالة الزواج أو الطلاق أو الرجعة أو التطليق أو المخالعة، ويجوز لوالد الزوج أو الزوجة أو أحد أقاربهما القيام بواجب التبليغ»، وتشمل التعديلات المادة ٩١ من النظام، إذ أصبح «يعد رب الأسرة هو الأب أو الأم بالنسبة إلى الأولاد القصر»، وتم تعديل المادة ٥٠ لتنص على أن «لأي من الزوجين حق طلب الحصول على سجل الأسرة من إدارة الأحوال المدنية، وتقع المسؤولية على الزوج إذا لم يتقدم بطلب استخراجه خلال ٦٠ يوماً من تاريخ عقد الزواج»، وشملت التعديلات مجال العمل، وتنص على أنه «لا يجوز لصاحب العمل فصل العاملة أو إنذارها بالفصل أثناء حملها أو تمتعها بإجازة الوضع، ويشمل ذلك مدة مرضها الناشئ عن أي منهما، على أن يُثبت المرض بشهادة طبية معتمدة، وأن لا تتجاوز مدة غيابها ١٨٠ يوماً في السنة سواء أكانت متصلة أم متفرقة»، وذكرت أم القرى أنه تم تعديل تعريف العامل، ليكون بالنص الآتي «كل شخص طبيعي – ذكراً أو أنثى- يعمل لمصلحة صاحب عمل وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر، ولو كان بعيداً عن نظارته».

الجمعية تثمن مشروعات المملكة لخدمة حجاج بيت الله الحرام و ترصد التحسينات الجديدة لحج عام ١٤٤٠هـ

أنهت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في إطار مشاركتها الفاعلة في موسم حج هذا العام، رصد التحسينات الجديدة في الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن، ومتابعة حركة حجاج بيت الله الحرام ضمن اختصاصها واهتماماتها.

وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن هذه التحسينات الجديدة في الخدمات المقدمة التي أدخلتها حكومة المملكة العربية السعودية على خدمات الحج واستفاد منها الحجيج بصورة واضحة لسهولتها ومرونتها من أبرزها مشروع قطار الحرمين الذي عمل موسم هذا العام بكامل طاقته، ووفر على الحجاج مشقة السفر والحفاظ على البيئة كوسيلة نقل صديقة للبيئة.

ونوه بمنظومة هذه الخدمات كتحويل مؤسسات الطوافة إلى شركات مساهمة سعياً لتحسين وتطوير خدماتها، وتشغيل وزارة الحج والعمرة للمسار الإلكتروني لتسجيل الراغبين في أداء فريضة الحج من خارج المملكة الذي خدم أكثر من مليون وثماني مئة ألف حاج.

وأشاد في هذا الصدد بجهود حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين – حفظهما الله – الرامية لتسهيل خدمات الحج وزيادة أعداد حجاج بيت الله.

وأبرز ما حققته مبادرة طريق مكة التي استفاد منها حجاج باكستان، وبنغلاديش، وماليزيا، وإندونيسيا، وتونس.

من جهته أكد المشرف على فرع الجمعية بمنطقه مكة المكرمة الأستاذ سليمان الزايدي أن الجمعية تابعت خدمات الحج من خلال فريق عمل متخصص متطلعاً للمزيد من التحسين والتطوير لهذه الخدمات لإتاحة أداء هذه الشعيرة العظيمة للمسلمين المنتشرين في أصقاع الدنيا بكل يسر وسهولة، وأبدى استحسان الجمعية بتشجيع الشباب والشابات السعوديين المتطوعين للانضمام للعاملين في خدمة الحجاج عبر منافذ القدوم وفي الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة.

وفي سياق متصل قال مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة رئيس لجنة الحج المركزية، الأمير خالد الفيصل، في مؤتمر صحفي عقده في مقر إمارة منطقة مكة المكرمة بمشعر منى مؤخراً «أود أن أشكر كل المسؤولين الذين يعملون لخدمة ضيوف الرحمن تحت قيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده ووزير الداخلية رئيس لجنة الحج العليا، وكل المسؤولين في الوزارات العاملة في الحج، وكذلك القوات الأمنية التي نفخر جداً بوجودها معنا ونفخر جداً بأسلوبها الرائع، خاصة أنها أصبحت أنموذجاً لأخلاق الإنسان السعودي مما جعل جميع من يشاهد ما يفعلونه على التلفاز أو عبر الصور أو المقالات التي تكتب عنهم، يعتز إذا كان سعودياً بسعوديته، ويفخر إن كان مسلماً بإسلامه، ويفخر كذلك بعروبيته إذا كان عربياً، ما أكسبنا الاحترام والتقدير من جميع شعوب العالم على هذه الروح العالية»، وأضاف الفيصل «كلنا نعلم ونرى ونسمع كيف يتصرف رجل الأمن مع المواطنين وغير المواطنين، ونرى كيف يتصرف رجل الأمن السعودي في المشاعر المقدسة مع ضيوف الرحمن، إنه شيء يرفع الرأس، ولله الحمد، وشكراً لهم».

وحول تطوير المشاعر، قال الفيصل: «المشاريع التي وضعت مع دراسات أولية كلها رفعت للهيئة الملكية لمكة المكرمة والمشاعر المقدسة برئاسة ولي العهد للدراسة».

ورداً على سؤال حول التحديات التي من الممكن أن تقف أمام مشاريع تطوير المشاعر المقدسة لاستيعاب أكبر عدد من الحجاج، أوضح الفيصل أنه ليس هناك أي تحد وأن الهدف هو أن تكون المشروعات مميزة وواقعية وليست خيالية، وأن يتم التحول إلى مدينة ذكية وهذا ليس بالشيء المستحيل حيث إن هناك مدناً ذكية تحولت في العالم أجمع، وأضاف: «نريد الآن أن نبدأ بالأفكار العصرية لأنه يجب أن تكون هنا منشآت متطورة تتوافر بها كل الميزات التي يتطلبها هذا العصر، نريد أن نفكر في الأجيال القادمة وليس في إنسان اليوم».

عدد حجاج بيت الله الحرام بلغ تقريباً ٢,٤٨٩,٤٠٦ مليون في عام ١٤٤٠هـ، منهم ١,٨٥٥,٠٢٧ حاجًا من خارج المملكة، فيما بلغ عدد حجاج الداخل ٦٣٤,٣٧٩ حاجًا يمثل غير السعوديين منهم ما نسبته ٦٧٪

الجمعية توضح حقيقة اختفاء مواطن قطري بالمملكة

رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ما نُشر عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي عن حالة المواطن القطري علي بن ناصر جار الله المري، من مزاعم باختفائه قسرياً وابنه (عبدالهادي) في المملكة. وانطلاقاً من مهام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان فقد باشرت استيضاح حالتيهما وتبين أنه تم إيقاف المواطن القطري علي بن ناصر جار الله المري، من قبل الجهات الأمنية بالمملكة، وعلى إثر ذلك قامت الجمعية بزيارته للوقوف على حالته والاطلاع على سير إجراءات التحقيق معه والتأكد من تمكينه من كافة حقوقه القانونية، وقد أكد الموقوف خلال اللقاء به وابنه (عبدالهادي) بأنه دخل المملكة لزيارة أقاربه، وقد زار المملكة عدة مرات خلال العامين الماضيين، وذكر أنه يتلقى العناية الطبية اللازمة وأن وضعه الصحي جيد- ولله الحمد - ولم يتعرض لأي معاملة مُهينة للكرامة وأبدى رغبته في بقاء ابنه (عبدالهادي) معه كمرافق، وقد مُكن من ذلك، كما تأكدت الجمعية بأنه مُكن من حقه في الزيارة و التواصل مع ذويه وأقاربه في المملكة وقطر، وسوف تعمل الجمعية على مساعدة من يرغب من ذويه في قطر للقيام بزيارته في المملكة وفق الآليات المتبعة والتي تُمكن الأشقاء القطريين من دخول المملكة بالتنسيق مع لجنة الحالات الإنسانية للأسر المشتركة السعودية القطرية على الأرقام المخصصة لذلك، وتؤكد الجمعية بأنه لا صحة لما تم تداوله في وسائل الإعلام و مواقع التواصل الاجتماعي من مزاعم بإخفاء المواطن القطري قسرياً في المملكة، وإنما تم التحفظ عليه وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية لدواعي التحقيق معه، وعناية بوضعه الصحي فقد تم نقله إلى المستشفى لتلقي الرعاية الطبية اللازمة، وسوف تتابع الجمعية موضوعه والتأكد من تمتعه بكافة حقوقه المكفولة له نظاماً حتى انتهاء قضيته.

فريق من فرع الجمعية بعسير في ضيافة دار الرعاية الإجتماعية بأبها

قام وفد نسائي من فرع الجمعية بمنطقة عسير بزيارة للمسنات بدار الرعاية الاجتماعية بأبها، وقد شارك في الزيارة الدكتورة إيمان سليمان ميمش عضوة الجمعية والأستاذة ربا عبد الله القبطي سكرتيرة القسم النسائي، وبإشراف و متابعة من الأستاذ حمد آل مفرح مدير الفرع، و الدكتور علي الشعبي مشرف الفرع.

وقد كان في استقبال الوفد الباحثة الإجتماعية الأستاذة أسماء إسماعيل وعدد من الأخصائيات والإداريات، وسط ترحيب وتعاون منهن فيما قدمت الدكتورة إيمان ميمش تعريف بالجمعية ودورها في خدمة المجتمع.

تلا ذلك الالتقاء بالمسنات المقيمات القادرات على الحركة وتم تناول وجبة الإفطار معهن، وتبادل أطراف الحديث وتوزيع الورود عليهن، بعد ذلك إطلع الوفد الزائر على بعض المشاركات من كبيرات السن حيث شاركت العديد منهن بإلقاء القصائد والترحيب بمنسوبات الجمعية.

بعد ذلك تم زيارة المقيمات العاجزات عن الحركة بمهاجعهن وتوزيع الورود عليهن وعلى العاملات القائمات على رعايتهن.

وفي نهاية الزيارة قدمت الدكتورة إيمان ميمش شكرها لمنسوبات الدار وجميع العاملات من إداريات وأخصائيات على حسن استقبالهن وعلى اهتمامهن الملموس بهذه الفئة الغالية.

الجدير ذكره أن المملكة العربية السعودية عملت على تقديم الرعاية و الاهتمام بالمسنين لا سيما و أن هذه الفئة أفنت حياتها بالعطاء والتضحية، وتستحق الاحترام والامتنان والرعاية من خلال خدمتهم على أكمل وجه، كما عملت على تطوير الخدمات لرعايتهم بشكل يضمن تمتعهم بحقوقهم كافة، و من تلك الجهود أنشأت لجنة وطنية لكبار السن، تتولى وضع الخطط والمشاريع الوقائية والبرامج التوعوية الهادفة إلى تلبية متطلباتهم، وتتمحور أهداف اللجنة في رسم السياسة العامة لرعاية المسنين في المملكة، من خلال إنشاء دور الرعاية، وتقديم عناية خاصة بهم، والوقوف على كل ما يحتاجون إليه، إضافة لصرف مخصصات شهرية لهم، لا سيما و أن المادة ٢٧ من النظام الأساسي للحكم حفظت حقوق المسن، إذ نصت على «تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية».

فريق من فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة في زيارة للسجن العام بمحافظة الطائف

انطلاقاً من اختصاصات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية والمنصوص عليها في نظامها الأساسي المتوج بالموافقة السامية رقم ٢/٢٤ وتاريخ ١٤٢٥/١/١٨هـ ووفقاً لاختصاص لجنة الرصد والمتابعة في الجمعية وبعد الاطلاع على الأنظمة والقرارات الداخلية، و الاتفاقيات الدولية بشأن السجون ودور التوقيف ومعاملة السجناء، فقد زار فريق من فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة ضم كلاً من: الأستاذ محمد بن عبدالرحيم كلنتن عضو الجمعية، و الأستاذ عادل بن تركي الثبيتي عضو الجمعية، و الأستاذ عبدالرحمن بن موسى نهاري الباحث القانوني بالجمعية، السجن العام بالطائف.

هدفت الزيارة إلى الاطلاع على أوضاع السجن بشكل عام، والوقوف على مدى ملائمة ما يقدم للسجناء من خدمات، والتحقق من صلاحية المبنى وأماكن التوقيف، ومدى انطباق الاشتراطات الصحية و البيئية عليها، و الوقوف على أوضاع السجناء، والتأكد من عدم وجود أي تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان، ومدى تطبيق الأنظمة والتعليمات المقررة لهذه الحقوق، والتحقق مما ورد في الشكاوى التي رصدتها الجمعية.

وقد توجه الفريق فور وصوله إلى مكتب مدير السجن العام بالنيابة المقدم سالم عسيري الذي استقبل الفريق بكل حفاوة وثمن ما تقوم به الجمعية في مجال حماية ورعاية حقوق الإنسان و خصوصاً السجناء والمتهمين وفقاً لما نص عليه نظامها الأساسي، كما ألقى الضوء على دور السجن وما يقدمه من خدمات للموقوفين، وأكد على ضرورة التعاون بين الجمعية وإدارة السجن في كل ما يتعلق بخدمة ورعاية الموقوفين فيه، بعد ذلك اجتمع الفريق مع القيادات داخل السجن لمناقشة القضايا المرصودة ثم قام الفريق بجولة تفقدية في أرجاء السجن، زار خلالها عنابر السجناء وتحدث مع عدد منهم واستمع لهم.

وقد صاحب الفريق في جولته المقدم سالم عسيري.

وقد رصد الفريق عدداً من الملاحظات و بناءاً عليها تم وضع العديد من التوصيات جاء أبرزها:

- ضرورة فتح العيادة العامة على مدار الساعة ٢٤.
- ضرورة توفير آلة صراف آلي داخل السجن لتيسير عمليات السحب و التحويل على السجناء و إدارة السجن.
- الحاجة للتنسيق مع الشؤون الصحية بمحافظة الطائف بالسماح للسجناء بمراجعة المستشفى بدون موعد مسبق لظروفهم الخاصة.
- الحاجة للتنسيق مع محاكم التنفيذ بإلغاء منع السفر و إيقاف الخدمات في حالة إصدار أمر إبعاد أو إطلاق سراح السجين ليتسنى لإدارة السجن اتخاذ اللازم في وقت يسير حتى لا يتأخر الإجراء الإداري في اطلاق سراح السجناء الذين انتهت محكومياتهم.
- الاهتمام بنظافة العنابر وتوفير مواد النظافة اللازمة للسجناء.
- تخصيص وقت ثابت للسجناء وتمكينهم بحقهم في التشميس.

الفاو تؤكد أن معالجة انعدام الأمن الغذائي على مستوى المدن يكون من خلال تحويل الالتزامات العالمية إلى حقائق محلية

سياسات محددة مرتبطة بالالتزامات الوطنية في إطار عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.

حث المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) جوزيه غرازيانو دا سيلفا مؤخراً المدن في جميع أنحاء العالم على مضاعفة الجهود الرامية إلى تحويل الالتزامات العالمية بشأن الأمن الغذائي والتغذية وتغير المناخ إلى حقائق محلية.

وقال «التنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا يكفي الالتزام السياسي لقادة العالم. نحتاج أيضاً إلى المشاركة الكاملة من السلطات المحلية، فالناس في واقع الأمر يعيشون ويأكلون ويستخدمون المياه ويتخلصون من القمامة على المستوى المحلي».

ووجه غرازيانو دا سيلفا دعوته هذه في اجتماع رفيع المستوى شارك في رئاسته رئيس الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ماريا فرناندا إسبينوزا غارسيز وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وشارك فيه رؤساء بلديات من فالنسيا (إسبانيا)، وكيتو (إكوادور)، وسورابايا (إندونيسيا)، إلى جانب ممثلين عن السياسات الغذائية من نيويورك وبرايا ومنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية.

وقال المدير العام للفاو إنه في زمن التوسع الحضري السريع هذا تصبح المدن عوامل تغيير هامة بشكل متزايد، بما في ذلك ما يتعلق بالسياسات والإجراءات الرامية إلى تسهيل الوصول إلى النظم الغذائية الصحية للجميع.

واليوم يعيش حوالي ٥٥ في المائة من سكان العالم في المناطق الحضرية، وهي نسبة يتوقع أن تزداد إلى ٦٨ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، خاصة في أفريقيا وجنوب شرق آسيا، حيث يتركز معظم الجوع والفقر في الوقت الحالي، وفي الوقت نفسه، تستهلك المناطق الحضرية حوالي ٨٠ في المائة من مجموع الأغذية المنتجة.

وقال دا سيلفا إن تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ١١ الخاص بتعزيز المدن والمجتمعات المستدامة هو أمر "أساسي" لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

وقال إنه في حين زاد عدد الجياع في العالم خلال السنوات الثلاث الماضية، فقد زاد أيضاً عدد الذين يعانون من البدانة، "خاصة في المناطق الحضرية، حيث يكون الناس أكثر عرضة لتناول الطعام الجاهز الأرخص الذي يحتوي على نسبة عالية من الدهون والسكر والملح".

وأكد غرازيانو دا سيلفا على "إننا بحاجة ماسة لإجراء تحوّل في النظم الغذائية لتوفير الغذاء الصحي والمغذي للجميع، مع الحفاظ على مواردنا الطبيعية وتنوعنا البيولوجي"، وقال إنه لتحقيق ذلك يجب علينا دمج الإجراءات من الإنتاج وحتى الاستهلاك.

وقال إنه لم يعد ممكناً التفكير في المناطق الريفية والحضرية كشيئين منفصلين لا ارتباط بينهما.

لا يمكن اعتبار سكان المدن مجرد مستهلكين للأغذية، ويجب ألا ينظر إلى المجتمعات الريفية حصرياً كمنتجي أغذية، ومن المهم توفير فرص أفضل للمزارعين الأسريين في الحصول على الخدمات والبنية التحتية والأسواق لتهيئة الظروف لسكان المناطق الحضرية لتناول المزيد من الطعام الطازج والمغذي الذي يعتمد على سلاسل الإمدادات الغذائية القصيرة وكذلك على الزراعة الحضرية وشبه الحضرية، وتقليل كمية الطعام المفقود أو المهدر.

الحاجة ماسة إلى سياسات عامة لتعزيز النظم الغذائية الصحية:

أشاد المدير العام للفاو بقرار "الصحة العالمية والسياسة الخارجية" الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً والذي يتناول الموضوع الرئيسي للتغذية عبر تعزيز الأنظمة الغذائية وأنماط الحياة الصحية مع

وقال «بما أن وباء البدانة والوزن الزائد هو خارج نطاق السيطرة وتكلفته على الأنظمة الصحية الوطنية سنوياً تفوق النفقات العسكرية في جميع أنحاء العالم، فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى فعل المزيد، هناك حاجة ملحة لسياسات عامة تشجع على اتباع نظم غذائية صحية لمعالجة خيارات الناس الغذائية».

وأوضح غرازيانو دا سيلفا أن العديد من البلدان لديها سياسات مالية وتنظيمية خاصة بهذا الأمر، بما في ذلك فرض الضرائب على الأغذية والمشروبات غير الصحية، ووضع علامات على العبوات، وتقييد تسويق الأغذية غير الصحية للأطفال والمراهقين، وقال إن هذه السياسات يمكن أن تستخدم كمرجع للآخرين.

وأضاف: "زيادة الوزن والبدانة هي قضية عامة وليست قضية خاصة، وعلى الحكومات تنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى توفير الغذاء الصحي والمغذي وميسور التكلفة للجميع، لا يمكن أن تكون الأسر والأفراد هم المسؤولون الوحيدون عما يأكلون وكيف يأكلون".

وفي كلمتها أمام الاجتماع، قالت رئيسة الجمعية العامة للأمم المتحدة ماريا فرناندا اسبينوزا: "الحكومات المحلية لها دور حاسم في المساعدة

العمل من أجل القضاء على الجوع

على ضمان أن تصبح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حقيقة واقعة. وتشكل المدن الشاملة والمستدامة والقادرة على الصمود مصادر للفرص والتنمية، دعونا نعمل معاً لكي توفر المراكز الحضرية الكبرى في جميع أنحاء العالم حياة أفضل لجميع سكانها".

وقال جوان ريبو، رئيس بلدية مدينة فالنسيا في أسبانيا حيث تقدم الفاو الدعم لإنشاء المركز العالمي للأغذية المستدامة الذي يهدف إلى تعزيز النظم الغذائية الصحية والمستدامة بين المدن: "من خصائص القرن الواحد والعشرين أن المدن توفر بشكل متزايد حلولاً مستقلة للتحديات التي تواجه التنمية، إن مشاكل الإنسان مهمة للغاية ولا يمكننا تركها للدول فقط لتحلها".

وقالت ميمونة محمد شريف، المديرة التنفيذية لبرنامج المستوطنات البشرية في رسالة لها: "سواء ساعدنا في تطوير السياسات الحضرية المحلية، أو دعمنا التخطيط الحضري والإقليمي المتكامل، أو عملنا على بناء قدرة الفقراء في المناطق الحضرية على الصمود في وجه تغير المناخ، أو دعمنا التحضر الذي يستخدم الموارد بفعالية أكبر، فإن تعزيز قدرة المدن على مواجهة تغير المناخ يظل جزءاً لا يتجزأ من جهودنا الرامية إلى بناء مجتمعات شاملة ومستدامة وقادرة على الصمود عبر تسلسلية الحضر-الريف".

ومن جانبه قال موريسيو روداس، رئيس بلدية كيتو في الإكوادور: "تتطلب أهداف التنمية المستدامة وجدول الأعمال الحضري الجديد وغيرها من الأدوات المشابهة انخراط مختلف المستويات الحكومية، وعلى مستوى المدينة، يسعدنا أن نتصدى للتحديات الجديدة والقديمة ولكننا بحاجة إلى المساعدة في الحصول على الأدوات والموارد المناسبة".

دعم الفاو للمدن:

تشارك الفاو بصورة كبيرة في تعزيز التنمية المستدامة للمدن بالاستناد إلى النظم الغذائية والنهج الإقليمي. وتدعم المنظمة تنفيذ "ميثاق ميلانو للسياسات الغذائية للمناطق الحضرية"، وهو أول بروتوكول دولي يدعو المدن لتطوير نظم غذائية مستدامة توفر أغذية صحية وسهلة المنال للجميع، وتحمي التنوع البيولوجي، وتحد من المهدر من الأغذية.

كما شاركت الفاو بصورة فعالة في عملية الموئل الثالث الذي نتج عنه اعتماد "جدول أعمال حضري جديد" خلال مؤتمر كيتو في ٢٠١٦. ويطرح "إطار الفاو الخاص بجدول أعمال الأغذية الحضري" أفكاراً بشأن تنفيذ إجراءات لتوليد العمالة وتعزيز سلاسل القيمة الغذائية المحلية والحد من ارتفاع مستويات الفاقد من الغذاء التي تشهدها العديد من المدن.

أسباب ونتائج انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط:

ألقى تقرير أعدته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي» بالشرق الأدنى وشمال أفريقيا، حذر فيها من أن الإقليم هو الوحيد بين الأقاليم الذي شهد زيادة في انتشار الجوع وتضاعفاً في عدد الجوعى.

وأبرز التقرير الصادر مؤخراً أن أغلبية السكان الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي يعيشون في العراق والسودان وسوريا واليمن، إضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من فلسطين.

"التقرير يقدم لمتخذي القرار معلومات وتحليلات مفصلة بالأرقام عن وضع الأمن الغذائي في الإقليم؛ للعمل على وضع حلول ممكنة للأزمة"، كما صرح لشبكة SciDev.Net نائب ممثل المكتب الإقليمي للمنظمة، باسكوال إستيدوتو.

وجاء في التقرير أنه بدلاً من تحقيق الهدف الرامي إلى خفض أعداد الجوعى إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ في الإقليم، فإن الأعداد ارتفعت فيه من ١٦,٥ مليون شخص في الأعوام ١٩٩٠- ١٩٩٢ إلى ٣٣ مليون شخص في الأعوام ٢٠١٤-٢٠١٦.

بذلك يكون الإقليم هو الوحيد الذي أخفق في تحقيق الهدف الأول من أهداف الألفية الإنمائية ٢٠٠٠-٢٠١٥ المعني بالجوع، وفق تقرير المنظمة.

فخلال المؤتمر الصحفي الذي عُقد لإطلاق التقرير بالمكتب الإقليمي للمنظمة في القاهرة مؤخراً، أكد عبد السلام ولد أحمد -المدير العام المساعد والممثل الإقليمي لها- أن النزاعات والحروب والأزمات طويلة الأمد التي شهدتها ١٢ دولة من أصل ١٩ في المنطقة، لعبت دوراً رئيسياً في تفاقم أزمة الأمن الغذائي.

يتسق ذلك مع ما نص عليه التقرير؛ إذ "بالرغم من تحقيق ١٥ دولة في المنطقة للأهداف الإنمائية للألفية، إلا أن الصراعات حالت دون القضاء على الجوع".

ففي سوريا خلفت النزاعات ١٣,٦ مليون نسمة بحاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية، ٩,٨ ملايين منهم داخل الأراضي السورية، و٣,٨ ملايين لاجئون، الوضع في العراق لم يكن أفضل، فمعدل نقص التغذية ارتفع من ٨٪ بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٢ ليصل إلى ٢٣٪ بين ٢٠١٤-٢٠١٦. بينما يُظهر اليمن واحداً من أسوأ معدلات نقص التغذية والفقر والبطالة، حيث يعاني واحد من كل أربعة أشخاص نقصاً في التغذية.

ويضيف كيان أكرم الجاف -خبير السياسات الزراعية بالمنظمة- أن الأزمات تسببت في تعقيدات كبيرة في الوضع الغذائي والمائي بالإقليم، ويقول لشبكة SciDev.Net: "يجري استخدام الماء أداة ضغط على المدنيين في أثناء النزاعات الداخلية في عدد من الدول، ومنها العراق واليمن على سبيل المثال؛ إذ يسيطر أحد الأطراف على مصدر الماء ويمنعها عن الطرف الآخر".

كما أورد التقرير إحصائية تفيد بأن حوالي ربع سكان الإقليم يعانون السمنة، وهو ما يضع الإقليم بين الأقاليم الأعلى في نسب السمنة.

ووفقاً للتقرير فقد: "ارتفعت معدلات إمدادات الغذاء في الإقليم من ٢٩١٦ سعراً حرارياً للفرد يومياً في ١٩٩٠-١٩٩٢ إلى ٣٢١٤ سعراً حرارياً في ٢٠١٤- ٢٠١٦، وهو بذلك أعلى من المعدل العالمي البالغ ٢٩٠٢ سعر حراري".

وتزداد المفارقة تجلياً عندما يتقرر أن السمنة منتشرة في كل بلدان الإقليم تقريباً، حتى ذات الدخل المنخفض؛ حيث تترافق مع نسب عالية من انتشار سوء التغذية ونقص المغذيات الدقيقة.

التقرير يستهدف "تعزيز التعاون الإقليمي لبناء القدرة على الصمود ومواجهة الأزمات من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية".

وللخروج من الوضع الحالي يعقد ولد أحمد الأمل على التعاون بين دول الإقليم؛ إذ يقول لشبكة SciDev.Net: "على الدول أن تضع استراتيجية جماعية لمواجهة هذه الأزمة وتحقيق الأمن الغذائي من خلال التعاون فيما بينها".

> **الصراعات والأزمات طويلة الأمد تشكل الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في الإقليم**

فريق من ضباط أمن المنشآت في ضيافة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية

استمراراً لرسالة الجمعية في نشر الثقافة الحقوقية و تدريب و استقبال خريجي الحقوق و القانون من الجامعات و الكليات، استقبل فريق من فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية ضم كلاً من: مدير الفرع الأستاذ جمعة بن عبدالله الدوسري، وسكرتير الفرع الأستاذ عبدالله محمد علي آل رمضان، عدداً من الضباط الخريجين من دورة دبلوم العلوم الأمنية من معهد محمد بن نايف بالمنطقة الشرقية بناءاً على قائد الدورة الرائد خالد غالب الدلبحي.

تم خلال اللقاء تقديم نبذة تعريفية عن الجمعية، و أهدافها و رؤيتها و رسالتها الحقوقية و آلية تعاملها مع القضايا، و تواصلها مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد الحلول المناسبة لها، سواءاً بالحضور الشخصي أو إرسالها بالإيميل أو الفاكس، كما تم إيضاح طريقة تصنيف القضايا، ومتابعتها مع الجهات المختصة، والتحقق من دعاوى المخالفات والتجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان، وفي نهاية اللقاء تمت الإجابة على أسئلة الخريجين، و من ثم تم توزيع العديد من اصدارات الجمعية و مطبوعاتها الحقوقية التوعوية، كما تحدث مدير شعبة التعليم بالمعهد النقيب عبدالله سيف آل غانم شاكراً الجمعية على استقبالهم طلاب المعهد والإجابة على أسئلتهم، واستفساراتهم، وتزويدهم بالإصدارات، كما شكر الجمعية على جهودها الكبيرة في نشر الوعي والتثقيف الحقوقي بين جميع فئات المجتمع وتوزيعها الإصدارات وقيامها بالأنشطة والفعاليات.

فريق من فرع الجمعية بالقصيم في ضيافة قوات الطوارئ الخاصة

استكمالاً لرسالة الجمعية بنشر الثقافة الحقوقية و تعريف كافة أفراد المجتمع بها، قام فريق من فرع الجمعية بالقصيم بزيارة ميدانية لقوات الطوارئ الخاصة مؤخراً.

ضم الوفد كلاً من: الأستاذ محمد الشريدة، و الأستاذ محمد الحمد، وكان في استقبالهم قائد القوات الخاصة.

في بداية الزيارة تم التعريف بالجمعية، وأهدافها، و رؤيتها، و رسالتها، و آلية تعاملها مع القضايا وتواصلها مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ ما يلزم، كما تم مناقشة المواضيع المشتركة ذات العلاقة، و الإجابة على استفسارات الحضور، كما تم التعرف على عمل القوات الخاصة و أنشطتهم، و في نهاية الزيارة تم توزيع عداً من اصدارات الجمعية و مطبوعاتها الحقوقية.

الأمم المتحدة تؤكد زيادة السكان إلى ٩,٧ مليار نسمة عام ٢٠٥٠ مقارنة بـ٧،٧ مليار نسمة خلال العام الجاري، مع تضاعف سكان دول جنوب إفريقيا

اليوم العالمي للسكان هو فعالية سنوية يحتفل بها في ١١ يوليو، ويُهدف منها إذكاء الوعي بالقضايا المتعلقة بالسكان، وأُعلن عن هذا اليوم لأول مرة من قبل المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٩٨٩م، استلهم هذا اليوم من يوم ١١ يوليو عام ١٩٨٧، الذي وصل عدد سكان العالم فيه إلى خمسة مليارات نسمة تقريبًا.

ويُراد من اليوم العالمي للسكان هذا العام إيلاء الاهتمام العالمي بالأعمال غير المكتملة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عُقد في عام ١٩٩٤، واعترفت فيه ١٧٩ دولة بحقيقة أن الصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

وفي اليوم العالمي للسكان، يدعو النشطاء من كل أنحاء العالم القادة وصانعي السياسات والمنظمين على المستويات الشعبية وغيرهم إلى المساعدة في جعل الصحة والحقوق الإنجابية واقعاً يعيشه الجميع.

تشير التقديرات الحالية إلى أن ما يقرب من ٨٣ مليون شخص يُضافون إلى سكان العالم كل عام، وحتى على افتراض أن مستويات الخصوبة ستستمر في الانخفاض، فمن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى ٨,٦ مليار في عام ٢٠٣٠، و ٩,٨ مليار في عام ٢٠٥٠، و ١١,٢ مليار في عام ٢١٠٠، وفقاً لإسقاطات المتغيرات المتوسطة.

الأمم المتحدة وقضايا السكان:

تتعاون شعبة السكان تعاوناً وثيقاً مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وهيئاتها في تنفيذ برنامج العمل بشأن السكان، ومتابعة المؤتمر الدولي بشأن السكان والتنمية، وتستشير كل من بعثات الأمم المتحدة، والمكاتب الحكومية الوطنية، ومكاتب الأمم المتحدة، والباحثين، وممثلي وسائط الإعلام، والجمهور العام، شعبة السكان استشارة دورية في ما يتعلق بالتقديرات الإسكانية وإسقاطاتها، فضلاً عن المعلومات والتحليلات بشأن قضايا السكان والتنمية.

وفي الدورة الثامنة والثلاثين، طلبت اللجنة الإحصائية إلى الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية زيادة مساعدتها التقنية إلى المكاتب الإحصائية الوطنية من أجل تعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة إلى البلدان أن تبدأ في تنفيذ المبادئ والتوصيات المنقحة لتعدادات السكان والمساكن.

ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع عديد الشركاء، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والزعماء الدينيين وغيرها، لتحقيق هذه المهمة، وللاستجابة على نحو أفضل للحاجات المحلية، يخصص الصندوق موارد على نحو متزايد للجهود القطرية، ومشدداً على التركيز القطري والتنفيذ القطري لتحقيق نتائج أفضل، وفي نفس الوقت معالجة قضايا المساءلة المتبادلة وتعزيز التنسيق والتوافق.

ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على دعم تنظيم الأسرة من خلال ضمان توفير إمدادات ثابتة وموثوقة من وسائل منع الحمل الجيدة؛

وتعزيز النظم الصحية الوطنية؛ والدعوة إلى وضع سياسات داعمة لتنظيم الأسرة؛ وجمع البيانات لدعم هذا العمل، وكذلك يوفر الصندوق قيادة عالمية في زيادة فرص الوصول إلى تنظيم الأسرة، وذلك عن طريق عقد اجتماعات مع الشركاء – بما في ذلك الحكومات – لوضع الأدلة والسياسات، وتقديم المساعدة البرنامجية والتقنية والمالية إلى البلدان النامية.

رسالة بمناسبة اليوم العالمي للسكان أنطونيو غوتيريش:

تمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سبيل العالم نحو مستقبل أفضل للجميع على كوكب معافى.

وفي اليوم العالمي للسكان، ندرك أن هذه المهمة مرتبطة على نحو وثيق باتجاهات ديمغرافية تشمل النمو السكاني والشيخوخة والهجرة والتحضر.

وفي حين أن عدد سكان العالم عموماً لا يزال في ازدياد، فإن هذا النمو لا يحدث بوتيرة واحدة. فبالنسبة للعديد من أقل بلدان العالم نمواً، تتفاقم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة بفعل النمو السكاني السريع لتلك البلدان فضلاً عن ضعفها في مواجهة تغير المناخ، وتواجه بلدان أخرى تحدياً هو شيخوخة السكان، بما في ذلك الحاجة إلى تشجيع الشيخوخة الصحية النشطة وتوفير الحماية الاجتماعية الكافية، ومع استمرار التحضر في العالم، حيث يتوقع أن يعيش ٦٨ في المائة من سكان العالم في المناطق الحضرية بحلول عام ٢٠٥٠، فإن التنمية المستدامة وتغير المناخ سيعتمدان بشكل متزايد على الإدارة الناجحة للنمو الحضري.

وفي الوقت الذي نتعامل فيه مع هذه الاتجاهات السكانية، يجب علينا أيضاً أن نعترف بالعلاقة بين السكان والتنمية ورفاه الأفراد، وفي مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية الذي عقد قبل خمسة وعشرين عاماً، أوضح قادة العالم لأول مرة الصلات بين السكان والتنمية وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الإنجابية، كما أقروا بأن تعزيز المساواة بين الجنسين هو الإجراء الصحيح وهو أيضاً أحد أكثر المسارات موثوقية نحو التنمية المستدامة وتحسين الرفاه للجميع.

ويدعو اليوم العالمي للسكان هذا العام إلى إيلاء عناية عالمية للأعمال غير المنجزة لمؤتمر القاهرة للسكان والتنمية.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في خفض وفيات الأمومة وحالات الحمل العارض، لا تزال هناك تحديات كثيرة. وإننا نشهد حالياً في جميع أنحاء العالم تراجعاً عن إعمال حقوق المرأة، بما في ذلك عن توفير الخدمات الصحية الأساسية، ولا تزال المشاكل المرتبطة بالحمل هي السبب الرئيسي للوفاة بين الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة، وما زال العنف القائم على نوع الجنس، الضارب بجذوره في انعدام المساواة، يُوقع خسائر مروعة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر للعام الحالي، سيعقد في نيروبي مؤتمر قمة بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانعقاد مؤتمر القاهرة. وأشجع الدول الأعضاء على المشاركة فيه على أعلى المستويات وعلى أن تأخذ على عاتقها التزامات سياسية ومالية ثابتة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

إن المضي قدماً برؤية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية سوف يفتح الآفاق أمام مَن تُركوا خلف الركب ويساعد على تمهيد السبيل أمام تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة وشاملة للجميع.

ومن المرجح أن ينمو عدد السكان إلى ١١ مليارا بحلول عام ٢١٠٠، وفق تقرير «التوقعات السكانية العالمية» الصادر مؤخراً عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

ويرسم التقرير صورة لمستقبل تشهد فيه بلدان عدة ارتفاعاً في عدد السكان مع ازدياد معدلات أعمار مواطنيها، بينما يتباطأ معدل النمو العالمي للسكان وسط انخفاض معدلات الإنجاب.

وبحلول عام ٢٠٥٠، سيتركز أكثر من نصف النمو السكاني العالمي في ٩ دول فقط هي الهند ونيجيريا وباكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وتنزانيا وإندونيسيا ومصر والولايات المتحدة.

وفي المقابل ستشهد الصين، أكبر دولة من حيث عدد السكان، انخفاضاً في عدد سكانها بنسبة ٢,٢ بالمئة، أي بنحو ٣١,٤ مليون نسمة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٥٠.

وبالإجمال فقد شهدت ٢٧ دولة انخفاضاً بنسبة واحد بالمئة على الأقل في عدد سكانها منذ عام ٢٠١٠ بسبب انخفاض معدلات الولادة.

ويورد التقرير أيضاً أن عدد الوفيات يفوق عدد المواليد الجدد في بيلاروس وإستونيا وألمانيا وهنغاريا وإيطاليا واليابان وروسيا وصربيا وأوكرانيا، ولكن سيتم تعويض نقص السكان بتدفق المهاجرين إلى هذه الدول.

أما معدل الولادات العالمي الذي انخفض من ٣,٢ مولود لكل امرأة عام ١٩٩٠ إلى ٢,٥ عام ٢٠١٩، فسيواصل انخفاضه إلى ٢,٢ عام ٢٠٥٠.

وهذا المعدل قريب من الحد الأدنى لـ ٢,١ ولادة اللازمة لضمان تجدد الأجيال وتجنب انخفاض عدد السكان على المدى الطويل.

ويتوقع التقرير أيضاً ازدياد معدل مأمول الحياة بشكل عام، بما في ذلك في البلدان الفقيرة حيث هو الآن أقل بسبع سنوات من المعدل العالمي.

ويتوقع أن يصل معدل مأمول الحياة إلى ٧٧,١ عاماً بحلول ٢٠٥٠، مقابل ٧٢,٦ عاماً حالياً، علما بأنه كان ٦٤,٢ عاماً في ١٩٩٠.

في اليوم العالمي للسكان: دول سيزيد سكانها عام ٢١٠٠:

بحلول عام ٢١٠٠ ستجد أن ٤ من ١٠ دول أكثر ازدحاماً بالسكان في العالم، لم تعد بين الدول التي تحتل القوائم في هذا العام، وستحل الدول الأربع التي تتميز بسرعة النمو والتابعة لقارة إفريقيا محلها، وفقًا لتوقعات السكان الصادرة حديثًا من الأمم المتحدة، سيتغير العالم كثيرًا بشكل لا أحد يصدقه، فمثل هذه التغيرات تشبه أسهم البورصة كثيرًا، لا تقف على حد معين، فهي متغيرة بشكل كبير، وعند البحث بشكل دقيق وجدنا أن البرازيل وبنجلاديش وروسيا والمكسيك من بين أكثر عشر دول من حيث عدد السكان اليوم، ولكن في عام ٢١٠٠ سينقلب العالم رأسًا على عقب، فمن المتوقع أن يتم تجاوزهم من قبل جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وتنزانيا ومصر، ولا يوجد أي منها حالياً في المراكز العشرة الأولى.

> **تمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سبيل العالم نحو مستقبل أفضل للجميع على كوكب معافى، وفي اليوم العالمي للسكان، ندرك أن هذه المهمة مرتبطة على نحو وثيق باتجاهات ديمغرافية تشمل النمو السكاني والشيخوخة والهجرة والتحضر**
>
> الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش

مشروع طارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمال قطاع غزة

تم الانتهاء من تشييد المحطة الجديدة لمعالجة المياه العادمة في شمالي القطاع لتصبح جاهزة للعمل، وستوفر هذه المحطة حلاً مستداماً لإدارة المياه العادمة لصالح أكثر من ٤٠٠ ألف مواطن من قطاع غزة.

لطالما عانى سكان قطاع غزة من كارثة بيئية بسبب التلوث الناجم عن مياه الصرف الصحي، وبالرغم من حالة عدم الاستقرار الشديدة، تم الانتهاء من تشييد المحطة الجديدة لمعالجة المياه العادمة في شمالي القطاع لتصبح جاهزة للعمل. وستوفر هذه المحطة حلاً مستداماً لإدارة المياه العادمة لصالح أكثر من ٤٠٠ ألف مواطن من قطاع غزة.

بدأت عملية التشغيل التجريبي لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي الجديدة في الأول من مارس/ آذار ٢٠١٨، بعد أن شارف مشروع البنك الدولي الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمال غزة على نهايته. وقد بدأت عملية التشغيل التجريبي، التي تستمر لمدة أربعة أشهر، عقب انتهاء كافة الأشغال واختبار الأجهزة في المحطة، وبناءاً على طلب من السلطة الفلسطينية، مالك المشروع الجديد، سوف يستمر البنك الدولي في تقديم الدعم طوال فترة التشغيل التجريبي وصولاً إلى التشغيل الكامل في نهاية شهر يونيو/ حزيران من هذا العام.

وللمحطة تاريخ طويل شهد العديد من الأحداث التي كانت سبباً في مشكلات إنسانية وصحية وبيئية.

© صفحة تهتم بنشر أهم المشاريع الدولية للعديد من المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

وكان أخطر تلك المشكلات، ما حدث في شهر مارس / آذار ٢٠٠٧ عقب انهيار جدار حوض تجميع مياه الصرف الصحي في بيت لاهيا وتدفق مياهه باتجاه قرية أم النصر المحاذية له؛ مما أسفر عن مقتل خمسة أفراد وعدد لا يحصى من الإصابات ونزوح ما يقارب ٢٠٠٠ شخص جرّاء الكارثة، ناهيك عن الخطر الوشيك المتمثل بتلوث المياه الجوفية جّراء عدم كفاءة وقدم نظام معالجة مياه الصرف الصحي القائم؛ الأمر الذي قد يضع كافة سكان القطاع في دائرة الخطر؛ مما ترتب عليه اتخاذ إجراء فوري لتدارك الوضع، ليأتي المشروع الممول من البنك الدولي كاستجابة طارئة للخطر المباشر على التجمعات السكانية (٥٢ ألف نسمة) القريبة من أحواض تجميع مياه الصرف الصحي.

وعلى الرغم من التحديات المتعددة ومنها سنين الحصار المتعاقبة، القيود المفروضة على ادخال المواد اللازمة، الأضرار التي حلت بالبنية التحتية بسبب الحروب، تعطل سير العمل الناجم عن الأعمال العدائية وجُملة أُخرى من المعيقات؛ إلّا أن مشروع الـ ٧٥ مليون دولار خرج من حيز التدخل الطارئ ليغدو حلاً بعيد الأمد، وكما أن تأثير العوامل الخارجية قد كان كافياً لإفشال المشروع، إلّا أن تصميم قيادة سلطة المياه الفلسطينية وثبات دعم مجتمع المانحين قد أديا إلى انجاز المشروع الطارئ لمعالجة مياه الصرف الصحي في شمال غزة.

فقد تمكنت سلطة المياه الفلسطينية من تخفيف حدة التهديدات البيئية والصحية الناجمة عن محطة بيت لاهيا القديمة، والمحملة فوق طاقتها عبر تشييد محطة ضخ جديدة، وتسعة أحواض ترشيح، ومد خط ناقل رئيسي مضغوط لدعم نقل مياه الصرف الصحي من بيت لاهيا إلى موقع محطة المعالجة الجديدة، بالإضافة إلى ذلك فإن بناء محطة حديثة الطراز مع نظامي ترشيح للمياه المعالجة واعادة ضخ من الحوض الجوفي سوف يحقق حلاً مستداماً وطويل الأمد على صعيد إدارة مياه الصرف الصحي في شمالي القطاع.

تحتاج المرافق إلى قدر كاف من الطاقة للعمل كما ينبغي، إلّا أن أزمة الكهرباء التي يعاني منها القطاع تحول دون عملها بوتيرة مستمرة، وفي الواقع إن أزمة إدارة الصرف الصحي في مختلف أرجاء القطاع تتفاقم نتيجة عدم توافر الكم الكافي من الطاقة، إن مياه الصرف الصحي غير المعالجة لا تعرف حداً؛ إذ شقت طريقها متدفقة باتجاه المياه الجوفية ومياه البحر الأبيض المتوسط؛ الأمر الذي لم يقتصر على تلويث شاطئ قطاع غزة فحسب وإنما تعداه ليصل إلى شواطئ إسرائيلية نذكر منها على سبيل المثال عسقلان وسديروت.

لذا وتحقيقاً لمصلحة الجميع توصلت السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية لاتفاق بشأن ترتيبات مؤقتة فيما يخص تزويد محطة شمالي قطاع غزة لمعالجة مياه الصرف الصحي بالكهرباء إلّا أن الأمر يحتاج الى بناء خط كهربائي يمتد من إسرائيل إلى المحطة مباشرة لكي يتسنى تحقيق استدامة في عمليات معالجة مياه الصرف الصحي على الأمد البعيد، والآن وعقب قبول إسرائيل بطلب تشييد خط الكهرباء الذي طال انتظاره، ما زال يتعين تنفيذ الخطة الموضوعة لذلك.

وعلى صعيد متواصل يتعين على سلطة المياه الفلسطينية بصفتها الجهة المسئولة عن هذا المرفق في القطاع الوصول لاتفاق مع الأطراف الفلسطينية أصحاب العلاقة لتفويض مهمة تشغيل وصيانة المحطة لمصلحة بلديات الساحل خلال الفترة المقبلة، كما ويتعين على الأطراف الفلسطينية أصحاب العلاقة الوصول لاتفاق بشأن تمويل تكاليف تشغيل المحطة الجديدة بما في ذلك استرداد التكلفة.

جدير بالذكر أن المشروع المذكور قد تلقى دعماً مالياً وتقنياً من الحكومات البلجيكية، والفرنسية، والسويدية، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، كما قدم كلاً من مكتب الرباعية الدولية والخارجية الأمريكية الدعم لتسيق إدخال البضائع والخدمات اللازمة للقطاع لأغراض تنفيذ المشروع.

الوضع المائي في غزة كارثي:

ستشتد الحاجة الملحة إلى المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تعاني بالفعل من ندرة المياه، إذا ارتفعت درجة حرارة الأرض بسبب تغير المناخ، موارد المياه في فلسطين شحيحة بدرجة خطيرة، والوضع في غزة كارثي.

عدنان غوشه، أخصائي أول المياه والصرف الصحي في البنك الدولي، يتذكر منذ وقت ليس بالبعيد عندما كان بوسع كل شخص في غزة أن يشرب الماء من الصنبور في منزله. كان هذا في أواخر تسعينيات القرن الماضي، إلا أن الكثير من المياه تم ضخها من الخزان الجوفي الطبيعي تحت الأرض في غزة، ومنذ ذلك الحين بدأت مياه البحر تتسرب إليه مما جعله مالحاً بدرجة لم يعد يصلح عندها للشرب، هذه وعوامل أخرى تعني أن ١٠ ٪ فقط من سكان غزة يحصلون على مياه الشرب الآمنة، بالمقارنة ب ٩٠ ٪ في الضفة الغربية أو حوالي ٨٥ ٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عامة.

ما الخطر الذي يشكله انخفاض منسوب مخزون المياه الجوفية؟

تتسرب مياه الصرف الصحي غير المعالجة أو رديئة المعالجة، والتي تأتي من المناطق المكدسة بالسكان ومخيمات اللاجئين في غزة، إلى خزان المياه الجوفية أو تصب في البحر المتوسط، واضافة لذلك، يحدث نقص في المياه مقترن بارتفاع الطلب نظراً لزيادة نمو السكان الذين يبلغ عددهم حالياً مليوني نسمة.

ومن ثم فهناك مشاكل تتعلق بالمياه كما وكيفا، مما يجعل من الصعوبة الحصول على المياه الصالحة للشرب. وعلية فإن سكان غزة عاجزون عن استخدام المياه التي تصل إلى منازلهم للشرب؛ فهم يستخدمونها للأغراض المنزلية، لكن بالنسبة للشرب فإنهم يعتمدون على شاحنات الصهريج. هناك ما يقرب من ١٥٠ شركة تقدم نوعاً من المياه المحلاة التي رشحت بطريقة تجعلها مستساغة للشرب أو الطهي، لكن هذه المياه لا ترتقي لتعريفنا لمصادر المياه الآمنة علاوة على إنها أكثر كلفة.

ما هي مصادر المياه التي يمكن الاستعانة بها؟

اعتادت إسرائيل في الماضي توفير كميات معقولة من المياه، إلا أن الطلب ارتفع مع زيادة السكان وباتت كميات المياه العذبة التي تقدمها إسرائيل بموجب اتفاقيات أوسلو الموقعة عام ١٩٩٣ أقل بكثير من الطلب. وهكذا فإن كميات المياه التي تحصل عليها غزة من المستودع الجوفي ومن إسرائيل لا تكفيها، رغم أن العديد من الدراسات أثارت هذه القضية. كان هناك أفكار لبناء محطة لتحلية المياه، واستيرادها من مصر أو من إسرائيل- المياه العابرة للحدود- إلا أن سلطة المياه الفلسطينية تدفع في الوقت الحالي في اتجاه إنشاء محطة مركزية لتحلية المياه بدعم من البنك الدولي. كما يأخذ مشروع آخر للبنك الدولي في الاعتبار تعزيز قدرة مؤسسات المياه الفلسطينية على إدارة قطاع المياه وبناء هذه البنية الأساسية المعقدة.

في نهاية المطاف، يحتاج الناس إلى الماء، ونحن في البنك الدولي نصنع التنمية، إلا أن عملنا في غزة يتسم أيضاً بطبيعة إنسانية لأن الماء مطلب أساسي.

مدير الادارة العامة للسجون بالجوف يستقبل فريقاً من فرع الجمعية بالجوف

زار وفد من الجمعية بمنطقة الجوف مكون من: الدكتور طارش بن مسلم الشمري المشرف على الفرع، والأستاذ ظاهر بن بريد الفهيقي مدير الفرع، والأستاذ خليفة بن مفضي المسعر عضو اللجنة الإستشارية بالفرع، والأستاذ علي مبخوت دوش منسق الفرع، الادارة العامة للسجون وكان في استقبالهم سعادة مدير عام إدارة السجون بمنطقة الجوف العميد بندر خلف الراشد، وقد تم تبادل الأحاديث حول المواضيع ذات العلاقة.

من جهته أبدى سعادة مدير عام السجون بالمنطقة التعاون مع وفد الجمعية، كما أشار إلى أنه سيتم إنشاء سجن متكامل متطور لإدارة سجن سكاكا، وسيتم إعداد مخطط جديد لإعادة تأهيل سجن سكاكا بتطوير العمل وبيئة النزلاء، وفق معايير الاشتراطات الفنية حيث يتكون عناصر المشروع من بوابة رئيسية ذكية وسور إداري وسور أمني، ومبنى غرفة مراقبة، ومبنى مطبخ، ومبنى مسجد، ومبنى للإدارة، ومبنى الوحدات السجنية، ومبنى للشرطة، وكذلك مبنى المستوصف والحجر الصحي، ومبنى ورشة ومستودعات، ومبنى التوجيه والتحكم، ومبنى الزيارة، واليوم العائلي، وممرات أمنية مخصصة، وكذلك ملاعب و أماكن للرياضة ويتم فيه توزيع السجناء حسب قضاياهم والعمل على تأهيلهم من خلال برامج وتدريب يمكنهم من الالتحاق بسوق العمل بعد خروجهم، وأفاد بأنه سيتم الانتهاء من ذلك خلال سنتين تقريباً بمشيئة الله تعالى، وفي نهاية اللقاء شكر أعضاء الوفد سعادة مدير عام السجون على حسن الاستقبال وتجاوبه متمنين للجميع التوفيق.

اعرف أكثر عن الجمعية السعودية للجودة

نبذة عن الجمعية:

هي جمعية مهنية أهلية ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، تعمل تحت إشراف وزارة التجارة والإستثمار، ومقرها الرئيس مدينة الرياض، ولها إنشاء فروع ومكاتب داخل المملكة بقرار من الجمعية العمومية.

رؤيتها:

أن تكون الجمعية الشريك الأساس في تحقيق رؤية خادم الحرمين الشريفين: المملكة العربية السعودية بمنتجاتها وخدماتها معيار عالمي للجودة والإتقان.

رسالتها:

الإسهام في تحسين جودة الخدمات والمنتجات، والمعلومات، وتطويرها ونشر ثقافة الجودة، ومفاهيمها والحث على تطبيقها في كافة القطاعات.

هدفها:

تحسين جودة الخدمات والمنتجات والمعلومات وتطويرها، ونشر ثقافة الجودة ومفاهيمها، والحث على تطبيقها في القطاعين الحكومي وغير الحكومي،والإسهام في مجال الجودة بوصفها مركزاً للخبرة.

بعض من محاور مهمات الجمعية:

أولاً: محور الوعي والمعرفة:

- نشر ثقافة الجودة ومفاهيمها والحث على تطبيقها في القطاعين الحكومي وغير الحكومي.
- إصدار المجلات العلمية والمهنية في هذا المجال.
- عقد المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية.
- إقامة المعارض ذات العلاقة بنشاط الجودة، وذلك وفقاً للأنظمة والتعليمات.

ثانيا: محور البحث العلمي

- اجراء الدراسات والبحوث والإحصاءات في مجال الجودة ودعمها ونشرها.
- جمع المعلومات عن المنشآت المتخصصة في الجودة والأفراد المختصين في هذا المجال ، وإنشاء قاعدة معلومات لهذا الغرض.
- دراسة الأنظمة واللوائح والمعايير الخاصة بالجودة والتوصية بإجراء أي تعديل عليها، وتقديمها للجهة ذات الاختصاص.
- جمع المعلومات في مجال الجودة وتزويد الجهات ذات العلاقة بها.

ثالثاً: محور التأهيل والاعتماد:

اقتراح الأسس والمعايير المنظمة للممارسة المهنية في مجال الجودة وتطويرها بما في ذلك شروط الترخيص لممارستها، ورفعها إلى الجهات المختصة.

اعرف حقوقك و واجباتك

الجزء السابع و الأربعون من «اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد»

المادة التاسعة و الستون: التعديل

١- بعد انقضاء خمس سنوات على بدء نفاذ هذه الاتفاقية، يجوز للدولة الطرف أن تقترح تعديلاً لها وتحيله إلى الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقوم عندئذ بإبلاغ الدول الأطراف ومؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية بالتعديل المقترح، بغرض النظر في الاقتراح واتخاذ قرار بشأنه، ويبذل مؤتمر الدول الأطراف قصارى جهده للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن كل تعديل، وإذا ما استنفدت كل الجهود الرامية إلى تحقيق توافق الآراء دون أن يتسنى التوصل إلى اتفاق، يلزم لاعتماد التعديل، كملجأ أخير، توافر أغلبية ثلثي أصوات الدول الأطراف الحاضرة والمصوتة في اجتماع مؤتمر الدول الأطراف.

٢- تمارس منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية، في الأمور التي تندرج ضمن نطاق اختصاصها، حقها في التصويت في إطار هذه المادة بعدد من الأصوات مساو لعدد دولها الأعضاء التي هي أطراف في الاتفاقية. ولا يجوز لتلك المنظمات أن تمارس حقها في التصويت إذا مارست الدول الأعضاء فيها ذلك الحق، والعكس بالعكس.

٣- يكون التعديل الذي يعتمد وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة خاضعاً للتصديق أو القبول أو الإقرار من جانب الدول الأطراف.

٤- يبدأ نفاذ التعديل الذي يعتمد وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة، بالنسبة لأي دولة طرف، بعد تسعين يوماً من تاريخ إيداع تلك الدولة الطرف صك تصديقها على ذلك التعديل أو قبوله أو إقراره لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

٥- عندما يبدأ نفاذ التعديل، يصبح ملزماً للدول الأطراف التي أبدت قبولها الالتزام به، وتظل الدول الأطراف الأخرى ملزمة بأحكام هذه الاتفاقية وبأي تعديلات سابقة تكون قد صدقت عليها أو قبلتها أو أقرتها.

المادة السبعون: الانسحاب

١- يجوز لأي دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بتوجيه إشعار كتابي إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويصبح هذا الانسحاب نافذاً بعد سنة واحدة من تاريخ استلام الأمين العام ذلك الإشعار.

٢- لا تعود منظمة التكامل الاقتصادي الاقليمية طرفاً في هذه الاتفاقية عندما تنسحب من الاتفاقية جميع الدول الأعضاء في تلك المنظمة.

المادة الواحدة و السبعون: الوديع واللغات

١- يُسمّى الأمين العام للأمم المتحدة وديعاً لهذه الاتفاقية.

٢- يودع أصل هذه الاتفاقية، التي تتساوى نصوصها الإسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية، لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

وإثباتاً لما تقدّم، قام المفوّضون الموقّعون أدناه، المخوّلون ذلك حسب الأصول من جانب حكوماتهم، بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

* دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، و هي تُعد الاتفاقية الأكثر شمولاً وقوة في مكافحة الفساد على نطاق عالمي، وحتى يناير ٢٠١٣، صادقت عليها ١٦٥ دولة، وقد وقعت على الاتفاقية المملكة العربية السعودية في ٢٠٠٤/٩/١م، فيما انضمت وصادقت عليها في ٢٠١٣/٤/٢٩م.

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

متى يحق للمحكوم عليه الاعتراض بطلب النقض أمام المحكمة العليا للقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف؟

يحق للمحكوم عليه الاعتراض بطلب النقض أمام المحكمة العليا للقرارات التي تصدرها أو تؤيدها محاكم الاستئناف في الحالات الآتية :

١- مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض معها.

٢- صدور الحكم من محكمة غير مشكلة تشكيلاً سليماً طبقاً لما نص علية نظاماً.

٣- صدور الحكم من محكمة أو دائرة غير مختصة.

٤- الخطأ في تكييف الواقعة، أو وصفها وصفاً غير سليم.

كاريكاتير

من خلال «بوابة تواصل» تمكين ذوي الموقوفين من الاطمئنان عليهم و طلبات الخروج الإنساني

أتاحت الجهات المختصة بسجون أمن الدولة، لذوي الموقوفين الاطمئنان المستمر عليهم وطلب خروجهم مؤقتاً لأسباب عائلية أو إنسانية، وذلك عبر «نافذة تواصل» الإلكترونية.

وتعتبر «نافذة تواصل» بوابة إلكترونية تقدم معلومات كاملة عن أسماء الموقوفين وجنسياتهم وأرقام الهوية، وتاريخ إيقافهم ومراحل سير قضاياهم والإجراءات المتخذه ضدهم، كما توفر البوابة أحدث الخدمات للمواطنين والمقيمين، لتوفر نافذة فعلية للتواصل بين الموقوف في مراكز التوقيف وذويهم خارجها، ليطل من خلالها الأهل والأقارب والمحامين على الموقوف، ويتواصلون معه بكل الوسائل المتاحة والخدمات التي توفرها وزارة الداخلية، كما يمكن التقدم بطلب خروج مؤقت، حيث إن هناك العديد من الأحداث العائلية والإنسانية التي تطرأ خلال قضاء الموقوف مدة محكوميته، والتي تستدعي خروجه المؤقت من مركز التوقيف، وأصبح بمقدور ذوي الموقوف عبر «نافذة تواصل» بكل يسر وسهولة تقديم طلب خروج مؤقت لأسباب إنسانية اجتماعية كزواج أحد الأبناء أو لتأدية واجب الدفن أو العزاء، مع مراعاة الأنظمة والشروط سارية المفعول، كما أن من مزايا «نافذة تواصل» تمكين أهل الموقوف ومحاميه من الاطمئنان المستمر عليه والحصول على بياناته وآخر المستجدات التي طرأت عليه وعلى قضيته.

نقلاً عن صحيفة الاقتصادية

تمكين المرأة

خالد بن عبد الرحمن الفاخري
الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Nshr1@yahoo.com

حرصت حكومة خادم الحرمين الشريفين على دعم حقوق المرأة السعودية في العديد من المجالات إيماناً من الدولة، بأن المرأة عنصر أساسي، وفاعل لدفع عجلة التنمية فقد فتحت الأبواب أمام المرأة لتساهم في بناء المجتمع ، حيث حرص المشرع أن يكون للمرأة وجود في خطط التنمية من خلال زيادة فرص عملها، و زيادة إسهاماتها في سوق العمل، وإزالة العوائق التي كانت تحد من حق المرأة في تحديد مصيرها، كاشتراط ولي الأمر في الغالب من تعاملاتها، و بما لا يتعارض مع أطر الشريعة الإسلامية، حيث سيتيح هذا النهج تمكين المرأة السعودية واشراكها في صنع القرار.

حيث أولت حكومة خادم الحرمين الشريفين اهتماماً بالمرأة السعودية و العمل على تمكينها من حقوقها ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠ والذي سينعكس على تعزيز مكانة المرأة السعودية في المجتمع في إطار شراكة فاعلة مع الرجل لبناء الوطن، وصنع التقدم فيه لأنها أثبتت جدارتها في المجالات التي عملت فيها، وهي فوق ذلك مربية الأجيال الذين تنعقد عليهم الآمال في المحافظة على مكتسبات الوطن.

إنّ المرأة السعودية نالت التقدير والدعم من القيادة الرشيدة مما سمح لها بإطلاق طاقاتها، وإثبات ذاتها، ومشاركتها الفاعلة في كافة الميادين والمواقع التي يحتاجها المجتمع إلى جانب الرجل، بل إنها أثبتت وجودها في المحافل العالمية وحصدت العديد من الجوائز بعد أن تسلحت بالصبر والعزيمة والإصرار، والتمسك بحجابها، وتعاليم دينها، وتقديم كل ما تحتاجه من تشجيع، ومساندة من الرجل سواء كان زوجًا أو أخًا، أو ابنًا لتتمكن من الانطلاق وإبراز قدراتها الإبداعية، بالإضافة لما تتميز به من الحنان والقدرة على التحمل والصبر والقيام بواجباتها وادوارها المتعددة بتفانٍ ونجاح.

و لو عرفت المرأة حقوقها، وواجباتها، وتمكنت من التسلح بالعلم والاطلاع على التجارب الناجحة والتواصل الذكي مع الآخرين، ستصبح إنسانة متميزة وقادرة على اقتناص الفرص، وإزالة العقبات من طريقها والتواجد في أي مكان في العالم لتحقيق أهدافها في ظل فتح العديد من المجالات أمامها، فالمرأة التي دافعت عن حقوقها حققت اليوم ذاتها في عدة تخصصات كالهندسة والمحاماة والعلاقات العامة والعلاقات الدولية وغيرها من المجالات.

وما تحقق للمرأة السعودية في عهد خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- من آمال وتطلعات، وما سيتحقق سواءً على صعيد فتح مجالات عمل جديدة لها، من خلال مشاركتها في صنع القرار، وتقلدها للمناصب العليا في القطاعين الحكومي والخاص سيساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامه للوطن، حيث أن قيادة بلادنا تؤكد في أكثر من مناسبة على أن الدولة ترفض تهميش دور المرأة في المجتمع السعودي في ظل مجال عملها وفق الضوابط الشرعية وتعتبر المرأة ركيزة أساسية لبناء هذا الوطن.

ختاماً ،،

أدعو الجميع لدعم حقوق المرأة والانتصار لها والحفاظ عليها من تجاوزات بعض أصحاب العقول الرجعية المتخلفة.

المركز الرئيسي- الرياض : P.O.Box 1881 - Riyadh 11321 - Tel.: 0112102223 - Fax: 0112102202
مكتب جدة: Tel.:0126222261- Fax:0126222196 / فرع جازان: Tel.: 0173175566- Fax:0173173344
فرع الدمام: Tel.:0138098353- Fax:0138098354 / فرع الجوف: Tel.:0146258144- Fax:0146258155

فرع مكة: Tel.:0125545211- Fax:0125545212 / فرع عسير: Tel.: 0172269186- Fax: 0172310349
فرع المدينة: Tel.:0148664544 Ext.111- Fax:0148664544 / فرع القصيم: Tel.:0163855155- Fax:0163855335
الموقع على الإنترنت : www.nshr.org.sa / البريد الإلكتروني : nshr1@yahoo.com